

«الحسيني يقرع جرس التداول على سندات الإمارات في «ناسداك دبي»





وزارة المالية في إصدار السندات بأقل عائد لإصدار سيادي افتتحي بين دول مجلس التعاون

=====

الإمارات أول دولة من مجلس التعاون تقوم بإصدار سيادي قياسي بالدولار الأمريكي لمدة 20 عاماً

دبي: «الخليج»

قرع محمد بن هادي الحسيني، وزير الدولة للشؤون المالية صباح الأربعاء، الجرس احتفالاً وإيداناً ببدء التداول على سندات دولة الإمارات السيادية في ناسداك دبي، والتي سجلت قيمة إجمالية وصلت إلى 4 مليارات دولار، وتعد الأولى من نوعها من قبل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات، والتي مثلتها وزارة المالية في هذا الإطلاق. وحضر الحدث، عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي ورئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي، ويونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية، وحامد علي، الرئيس التنفيذي لناسداك دبي ونائب الرئيس التنفيذي لسوق دبي المالي، وسعيد راشد اليتيم وكيل الوزارة المساعد لشؤون الموارد والميزانية، ومريم الأميري وكيل الوزارة المساعد لشؤون الإدارة المالية، إلى جانب حضور ومشاركة عدد من كبار المسؤولين من الجانبين.

النمو الاقتصادي المستدام

وقال محمد بن هادي الحسيني: «سجلت دولة الإمارات إنجازاً غير مسبوق في تفوقها في إصدار هذه السندات، والتي جاءت وفق استراتيجية حكومية محكمة الأهداف والتوجهات، تضع ازدهار الإمارات ورخاء المواطن نصب أعينها. وتكمن أهمية هذا الإصدار في تزامنه مع اعتماد الميزانية الأكبر في تاريخ دولة الإمارات، ليكون تأكيداً جديداً على قوة الاقتصاد الوطني وتوازنه، وثقة المستثمرين على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي بقدرة دولتنا على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخاصة أن عوائد هذه السندات ستستخدم في توفير تمويلات لمشاريع البنية التحتية للحكومة الاتحادية في المجالات الاستراتيجية لإنشاء قيمة طويلة المدى لثروتها السيادية وللإسهام في رخاء دولة الإمارات في المستقبل، وبما يرفد مسيرة الدولة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والتي تعد ركيزة رئيسية للخمسين عاماً المقبلة».

وشملت السندات المقومة بالدولار الأمريكي ثلاث شرائح، الأولى بقيمة مليار دولار لأجل عشرة أعوام، والثانية بقيمة مليار دولار لأجل 20 عاماً، والثالثة سندات «فورموزا» بقيمة ملياري دولار لأجل 40 عاماً، والتي حازت بمجموعها على اهتمام هائل من جانب المستثمرين في المنطقة والعالم على حد سواء، حيث فاقت طلبات الاكتتاب المستوى المستهدف بمعدل 5.6 مرة، وبما مجموعه 22.5 مليار دولار، الأمر الذي أتاح لوزارة المالية إصدار السندات بأقل عائد لإصدار سيادي افتتحي بين دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تم تسعير عائد الإصدارات الثلاثة عند 2% و2.875% و3.250% على الترتيب.

التزام استراتيجي

من جهته، قال عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي ورئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي: «نتقدم بالتهنئة إلى وزارة المالية لنجاح إصدار وإدراج أول سندات للحكومة الاتحادية في خطوة تاريخية تعبر عن التزام استراتيجي بتعزيز أنشطة أسواق رأس المال في الدولة وترسيخ مكانتها كمركز مالي عالمي من خلال تطوير سوق السندات الحكومية جنباً إلى جنب مع سوق السندات والصكوك التجارية الحافل بالنشاط. وتنطوي تلك الإصدارات على أهمية كبيرة لا تقتصر فقط على توفير فرص استثمارية عالية التصنيف وإبراز مدى قوة الجدارة الائتمانية لحكومة الإمارات بل تعتبر أيضاً قوة دافعة لمزيد من النشاط في سوق أدوات الدخل الثابت التي تلعب دوراً حيوياً في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في الإمارات والمنطقة. وسوف تمنح هذه السندات زخماً إضافياً لجهود التنمية الاقتصادية في الإمارات لا سيما وأن الدولة تُقدم نموذجاً يحتذى به في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن ينمو بنسبة 3.1% خلال العام الحالي».

أدنى عائد

ومن جانبه أفاد يونس حاجي الخوري: «يؤكد تحقيق الشرائح الثلاث للسندات على أدنى عائد على الإطلاق لسندات سيادية افتتاحية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، على الملف الائتماني القوي لدولة الإمارات، خاصة وأن الإمارات هي أول دولة في منطقة الخليج العربي تقوم بإصدار سيادي قياسي بالدولار الأمريكي لمدة 20 عاماً، كما أن شريحة سندات فورموزا ثنائية الإدراج لمدة 40 عاماً قد حققت أعلى توزيع على الإطلاق في آسيا لإصدار مرجعي طويل الأجل بالدولار الأمريكي من قبل جهة سيادية. وسيعمل إصدار هذه السندات السيادية على المساهمة في تطوير سوق السندات وإيجاد بدائل استثمارية للمستثمرين».

وقال حامد علي، الرئيس التنفيذي لناسداك دبي ونائب الرئيس التنفيذي لسوق دبي المالي: «تُرحب ناسداك دبي، بإدراج سندات الحكومة الاتحادية الإماراتية، الأمر الذي يعكس الثقة الكبيرة في بنية الأسواق المالية المتكاملة وعالمية المستوى التي توفرها البورصة، بما يدعم إصدار وإدراج أدوات الدخل الثابت الصادرة عن الجهات السيادية والتجارية في الإمارات وخارجها. كما توفر ناسداك دبي للجهات المُصدرة أيضاً حلقة وصل فعالة مع المستثمرين المحليين والإقليميين والعالميين ما أسهم في تسارع وتيرة الإصدار والإدراج وفي تعزيز مكانتها كمركز رائد لإدراج أدوات الدخل».

«الثابت في الشرق الأوسط بما مجموعه 107 مليارات دولار